



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نساء العراق: مخاوف من أزمة اقتصادية جديدة

رغد قاسم



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

نساء العراق: مخاوف من أزمة اقتصادية جديدة

رغد قاسم *

قد تدفع السياسات الحالية لأزمة اقتصادية ربما تكون مساوية لما حدث في لبنان بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط، العجز الحاصل في الميزانية والتأخر في دفع الرواتب.

تعمل الحكومة الحالية على إصلاح اقتصادي آني للدفع بالأزمة الاقتصادية لأشهر أخرى، بعد أن بدأت بإصلاحات شملت استقطاعات لمزدوجي الرواتب، فضلاً عن سعيها إلى الدين الداخلي والخارجي حرصاً منها على سير عمل الميزانية التشغيلية التي تشمل رواتب موظفي الدولة ومتقاعديها. لكن جميع ما ذكر من إصلاحات قد لن تمررها الحكومة الحالية أو المقبلة من أزمة اقتصادية حقيقية تدفع بالبلاد للانحيار، فلا توجد إلى الآن خطة استراتيجية ملموسة يمكن العمل عليها لتجاوز هذه الأزمة.

لطالما واجه العراقيون أزمات في فترات مختلفة أهمها: بعد أن أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق في عام 1990 التي استمرت لأعوام، والتأقلم مع نمط معيشي للتفاعل بسلاسة مع الأزمة حينها، لكن الوضع قد يختلف عليه الآن، فما يزال الاقتصاد ربيعاً والموازنة العامة تعاني من مشكلات؛ نتيجة الترهل الوظيفي والإنفاق الحكومي الهائل، كما يلاحظ أيضاً ارتفاع النمو السكاني، والتعود على نمط حياتي مختلف عما كان عليه بعد انهيار كامل للبنى التحتية ترتب عليه زيادة في دفع فواتير أخرى تشمل مصاريف الماء، والكهرباء، والسكن.

يراقب العراقيون عن كثب عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأزمة الاقتصادية الحالية التي يمر بها لبنان، بعد أن دفعت الأخيرة إلى انهيار اقتصادي ترتب عليه تفاقم القيود المالية وارتفاع السلع، إغلاق الكثير من المشاريع والبنوك حيث طال بعضها فروع تلك البنوك في العراق.

* باحثة وناشطة مدنية - بغداد.

يعبر العراقيون عن خوفهم هذا عبر حرصهم على سحب الأموال المودعة في البنوك؛ لعدم وثوقهم بالقطاع المصرفي لمقارنة الوضع ومقارنته عما عليه في بنوك لبنان بعد انهيار الليرة اللبنانية مقابل نقص العملة الأجنبية؛ لذا يتخوف الكثير من انهيار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، فيحرص الكثير على الاحتفاظ بالعملة الأجنبية بدلاً من المحلية.

تقول إحدى العاملات في القطاع الخاص: «بكل بساطة نحن ليس لدينا ثقة بالسياسات المالية للبلد والأزمات متقاربة والأوضاع السياسية والاقتصادية للبلدين متشابهة؛ لذلك كل المعطيات تقول ممكن نمر بالوضع نفسه، فضلاً عن تجربتنا خلال تسعينيات القرن الماضي جعلتنا نفكر ملياً لأي تغيير يسير بسوق التداول والوضع الاقتصادي، وشبح الإفلاس للحكومة ومسألة الاقتراض الداخلي والخارجي كلها تجعل المواطن بوضع تخوف دائم من التعامل المصرفي مع البنوك».

الانكماش الاقتصادي ليس وليد اليوم لكنه ظهر وتفاقم بنحو واضح عما كان عليه؛ بسبب الإغلاق المفروض من قبل الحكومة للسيطرة على فايروس كورونا منتصف آذار 2020، نتج عنه الحد من حركة التبادل التجاري واتجاه الحكومة لتغطية احتياجات الواقع الصحي، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية.

تضرر كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذوي الأجور اليومية لما يقارب أكثر من نصف السنة الأولى لعام 2020، بعد إجراءات الحظر الوقائي وما سبقه من تشديد للإجراءات الأمنية للحد من استمرارية مظاهرات تشرين الأول 2019 التي استمرت لعدة أشهر قبل ظهور كورونا، التي طالب المتظاهرين من خلالها بإصلاح حقيقي يشمل إصلاحات اقتصادية ومكافحة الفساد وتوفير فرص عمل للشباب والعاطلين عن العمل.

في تقييم صدر مؤخراً عن وزارة التخطيط العراقية، بدعم من اليونيسف، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقير والتنمية البشرية، وجد أن 4.5 مليون آخرين من العراقيين (أي ما يقارب 11.7%) يواجهون خطر الوقوع تحت خط الفقر؛ نتيجة التأثير الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كورونا. وستؤدي هذه الزيادة الحادة إلى رفع معدل الفقر الوطني من 20% عام 2018 إلى 31.7%؛ وزيادة العدد الإجمالي للفقراء إلى 11.4 مليون¹.

وإفاد التقييم أيضاً أن 42% من السكان هم من الفئات الهشة، إذ يواجهون مخاطر أعلى كونهم يعانون من الحرمان من حيث العديد من الأبعاد، وليس من بُعد واحد مما يلي: التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والأمن المالي².

تتراكم مشكلات العراق الاقتصادية كونه اقتصاداً ربيعياً اعتماده الوحيد على مصدر واحد «النفط»، الذي يشكل اعتماد الموازنة العامة منه بنسبة 95%.

تنويع مصادر الدخل أصبح شعاراً يتداول عبر برامج الحكومات المتتالية للحكم، من دون تطبيق واقعي واستغلال صحيح للموارد الطبيعية والبشرية التي بإمكانها التغلب على الأزمات وتوفير العيش برفاهية للمواطنين، بدلاً من ذلك التجأت الحكومات الضعيفة على إضافة ديون خارجية.

فجميع الميزانيات العامة منذ عام 2004 أعدت بعجز مخطط وانتهت بفائض حقيقي نتيجة سوء التخطيط والتنفيذ، فقد أعدت الموازنات على الأخطاء السابقة نفسها، فبدلاً من تنويع المصادر ووضع خطط إصلاح حقيقي أصبح تنويع لصور الفساد.

1- Children make up the majority of up to 4.5 million Iraqis at risk of falling into poverty and deprivation due to the impact of covid-19 [EN/AR]

<https://reliefweb.int/report/iraq/children-make-majority-45-million-iraqis-risk-falling-poverty-and-deprivation-due-impact>

2- Ibid.

يُعد العراق من البلدان الأكثر فساداً، إذ جاء العراق في المرتبة 162 من بين 180 دولة في العالم عام 2019 بحسب تقرير «منظمة الشفافية الدولية»³، حيث حصل العراق على 20 درجة من أصل 100 بترتيب الدول الفاسدة، بعد أن نُخر الفساد جسد المؤسسات الحكومية.

تؤثر الأزمات الاقتصادية والاستجابات السياسية على الرجال والنساء بنحو مختلف على الصعيد العالمي، النساء والفتيات هن الأكثر عرضة لهذه الصدمات الاقتصادية، ففي أوقات الأزمات الاقتصادية، تعاني النساء من ارتفاع معدلات البطالة: يؤدي انخفاض فرص عمل النساء إلى زيادة نسبة الاستغلال حيث تضطر النساء للعمل في ظروف سيئة، زيادة التعرض للتجار بالبشر والهجرة عن الموطن الأصلي، ارتفاع معدلات الزواج المبكر والإنجاب غير الآمن وما يقابله من ازدياد نسب الطلاق، والتسرب من المدارس، وأنهن أولى المضحيات بحاجتهن الغذائية والدوائية، وهن أيضاً الأكثر تعرضاً للعنف داخل منازلهن.

مع فرض إجراءات الحظر الوقائي تفاقم العنف المنزلي في العراق، الذي كان مرتفعاً حتى قبل الجائحة. إذ تفيد التقارير المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي بزيادة العنف المنزلي، وتم تأكيد ذلك من قبل السلطات العراقية بعد التواصل عبر الهاتف مع الشرطة المجتمعية / قسم حماية الأسرة لكن لم يفصح عن الإحصائيات الدقيقة لعدد الحالات التي أُبلغ عنها.

وفي ظل هذه الظروف نلاحظ أيضاً ازدياد ضغط العمل من المنزل على النساء بسبب المشاركة في الأعمال المنزلية والرعاية، عدم وجود مساحة آمنة للحديث ومشاركة مخاوفهن، قيود الحركة، والتنقل، وركود بيع المنتجات لمن يزاولن الأعمال الحرفية، واقتصار بيع البضائع عن طريق خدمة التوصيل لأماكن محدودة في ساعات عمل محددة.

3- <https://www.transparency.org/en/countries/iraq#>

تضررت فئة كبيرة من النساء العاملات مقابل أجور يومية، فضلاً عن فشل القطاع الخاص في كسر الصورة النمطية «ترسيخ فكرة عمل النساء في القطاع الحكومي» بعد أن اضطر الكثير من أصحاب العمل الخاص بتقليص أو تسريح العاملين من دون ضمانات، لذا ما تزال المرأة تجد القطاع العام أكثر جاذبية من القطاع الخاص.

الحصول على الوظائف الرقمية، قد يساعد في التغلب على تلك الحواجز المذكورة آنفاً في بلدان أخرى، لكنه يمثل الحاجز عينه للشابات من ذوات التحصيل العلمي المنخفض أو الريفيات وذلك لضعف البنى التحتية الرقمية في العراق. في العراق تشير التقديرات إلى أن 72 امرأة مقابل 100 رجل يستخدمن الإنترنت أي ما يعادل 28 % بينما 89 امرأة مقابل 100 رجل يستخدمن الهواتف الجواله أي ما يعادل 11 %⁴.

يمكن للأزمة الاقتصادية أن تقلل من فرص التمكين الاجتماعي والاقتصادي للجنسين، وما يتصل بها من فقدان النساء للوظائف وتقليص الأجور للنساء العاملات في القطاع الخاص أو من هن بأجور يومية، فالمرأة ما تزال تعاني من عوائق إضافية مرتبطة بالمجتمع والقيود القانونية واحتياجات السوق؛ مما يزيد نسبة الاعتماد المالي للمرأة على الرجال.

أكدت دراسة للبنك الدولي أن المرأة الراغبة بالمشاركة في سوق العمل في دول المشرق تواجه معدلات بطالة مرتفعة وأجوراً أقل لقاء عمل مماثل. تصل معدلات البطالة بين النساء إلى ضعف تلك التي يواجهها الرجال. أي إن المعدلات المتدنية لمشاركة المرأة في العمل تخفي وراءها معدلات أدنى لعمل المرأة. وإن المرأة تعمل عادة في قطاعات معيّنة وبأجر أقل؛ مما يكسبه الرجل مقابل عمل متكافئ؛ وعليه، تبلغ الفجوة الجندرية في الأجور بين النساء والرجال العاملين في مهن مماثلة ولديهم

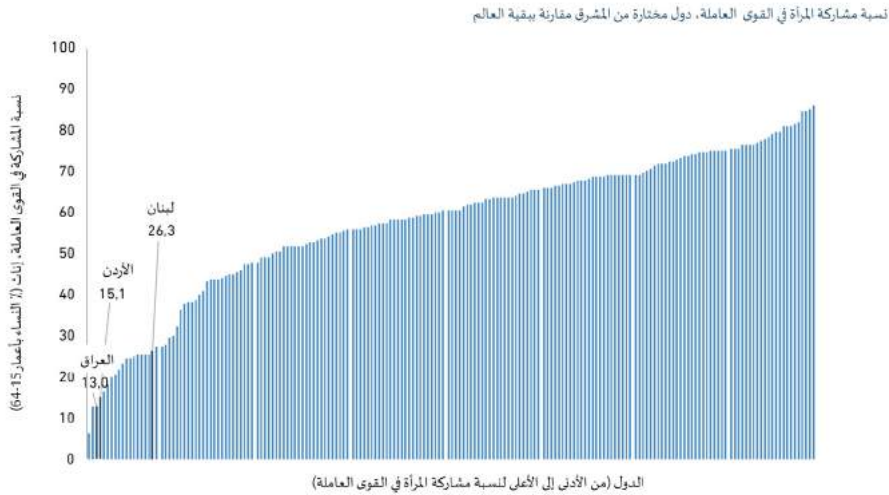
4 - حالة المرأة في المشرق،

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/state-of-the-mashreq-women>

التحصيل العلمي المماثل والخبرة المماثلة، حوالي 22% للعمال كافة في العراق. ومن المرجح أنّ معدلات البطالة المرتفعة من جهة وانخفاض الأجور من جهة ثانية يشكّلان عنصر إحباط لبعض النساء ويجول دون بحثهنّ عن العمل⁵.

يرجح ازدياد العنف القائم على النوع الاجتماعي ولاسيما العنف المنزلي مع ازدياد فرص البطالة للنساء والقيود المجتمعية المفروضة التي تحد من قدرة الناجيات على حماية أنفسهن من الجناة وتحد من قدرتهن على الحصول على الدعم الكافي لحماية أنفسهن من العنف.

فما تزال مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في كل من دول المشرق العراق، والأردن، ولبنان من بين ادنى المستويات في العالم. ففي العراق والأردن، تشارك المرأة بنسبة تقل عن 15% بينما في لبنان تبلغ هذه النسبة 26%⁶.



المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية النموذجية المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية.

5 - حالة المرأة في المشرق، المصدر السابق نفسه.

6 - المصدر نفسه.

تمكين المرأة اقتصادياً يحدث الفرق في انتشار مجتمعات من الفقر والارتقاء بها، في ازدياد فرص عمل النساء تكون هناك زيادة طردية في تحسين الظروف المعيشية للأسر: ازدياد فرص التعليم، انخفاض معدلات الزواج المبكر، انخفاض العنف المنزلي، إعالة النساء لأنفسهن وأسرهن يمكنهن من المشاركة في صنع القرارات داخل المنزل أو خارجه.

في ضوء ما سبق -وفي ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه النساء في سوق العمل- يجب تكاتف جهود صنع القرار، ووضعي السياسات و المجموعات المناصرة المحلية والدولية المهتمة في وضع سياسات وتوصيات لإصلاحات اقتصادية للاستجابة السريعة للحد من تفاقم الوضع الاقتصادي من خلال احترام حقوق المرأة والعمل الجاد لتضمينها في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والقوى العاملة:

- 1) وضع سياسات تهم بزيادة مستوى التحاق الإناث بالتعليم ولاسيما التعليم الجامعي.
- 2) القضاء على الأمية الرقمية بين الإناث.
- 3) صياغة استراتيجية لتطوير القوى العاملة من النساء لتلبية حاجات السوق.
- 4) إصلاح السياسات والأنظمة القانونية لضمان عمل النساء في القطاع الخاص.
- 5) تكثيف برامج التدريب والتطوير على الأعمال وفرص التواصل.
- 6) دمج البعد الخاص بريادية الأعمال عند المرأة في سياسات تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بزيادة مستويات نفاذها إلى التمويل.

- 7) إتاحة فرص عمل للنساء في القطاعات الحكومية وغير الحكومية المختلفة المقتصرة على الرجال.
- 8) تعزيز الخدمات القانونية التي تدعم المرأة في الدفاع عن حقوق العمل وحقوق التملك.
- 9) التركيز على تبني سياسات لتوفير المزيد من فرص العمل للإناث في المناطق النائية واللواتي ينتمين إلى الفئات الهشة والمطلقات وذوات الاحتياجات الخاصة لارتفاع العبء الملقى على عاتق هذه الفئة من المجتمع وصعوبة ولوجهن لسوق العمل.
- 10) خلق فرص لقيادة المرأة في الانتعاش الاقتصادي.
- 11) خلق فرص للنساء ليكن صانعات لسياسات في قطاع الاقتصاد.
- في الختام، لا بدّ للإشارة إلى نقطة مهمة بأن الكثير من النساء الخريجات والباحثات عن عمل، ممن لم يحصلن على فرص عمل يواجهن ضغط أسري ومجتمعي بنحو كبير على الزواج والإنجاب بدل من انتظار فرصة عمل وذلك بسبب الأعراف الاجتماعية التي تحدد من أهمية حاجة المرأة للعمل لمساندة الأسرة.
- يُعد تمكين المرأة اقتصادياً أحد أهم الممكنات للتخفيف من حدة الفقر والعنف الواقع عليها؛ وعليه فإن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، يدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.